تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في الإنفاق الحكومي - العراق - أنموذجاً للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)(*)

الباحثة: شهد محمد علي حسين
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
s7ahad.m0hammed@gmail.com

أ.م. د عبدالله خضر عبطان السبعاوي
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
abtana@yahoo.Com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.1.10

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٨/٥ تأريخ قبول ٢٠٢٢/٨/٢٢ تأريخ النشر ٢٠٢٣/١/٣٠

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام (المتغير المعتمد) والمتغيرات المفسرة في العراق خلال الفترة الزمنية (٢٠٢٠-٢٠٢٠) عن طريق استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزع (ARDL) باستخدام بيانات سلسلة زمنية Time Series Data خلال فترة البحث. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اختصار الجانب النظري للإنفاق العام، فضلاً عن توضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والإنفاق العام في العراق، ثم عرض وتحليل نتائج القياس الكمي. توصل البحث إلى العديد من النتائج كانت أبرزها وجود علاقة طردية معنوية بين الإنفاق الحكومي والمتغيرات إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الدين العام. وعلاقة عكسية معنوية بين المتغير المعتمد الإنفاق الحكومي والايرادات العامة وعدد السكان. ونتيجة لهذه النتائج التي ظهرت من التحليل القياسي للأنموذج فإنه يجدر ببلد البحث ان تنتهج طرق واساليب لتخفيض من معدلات الإنفاق الحكومي بحدود الايرادات العامة المتاحة لكل دولة. يهدف البحث إلى تحليل وتأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإنفاق الحكومي، فضلاً عن تقويم سلوك الإنفاق الحكومي في دولة العراق.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت، الدين العام، عدد السكان، نمو إجمالي الناتج المحلي.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٤) العدد (١) ٢٠٢٣
الصفحات: ١٧١-١٩٤

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحثة الأولى.

Analysis of the impact of some economic variables on government spending-Iraq as a model for the period (2004-2020)

Abstract

The research aims to analyze and measure the relationship between public spending (the approved variable) and the explanatory variables in Iraq during the time period (2020-2020). Through the use of the Autoregressive Distributed Time Gaps (ARDL) methodology using Time Series Data during The study period. In order to achieve this goal, the theoretical aspect of public spending has been shortened. As well as clarifying the relationship between economic variables and public spending in Iraq, then presenting and analyzing the results of quantitative measurement. The research reached many results, the most prominent of which was the existence of a positive significant relationship between government spending and the variables, total fixed capital formation, and public debt. And a significant inverse relationship between the dependent variable, government spending, public revenues, and population number. As a result of these results that emerged from the standard analysis of the model, it is worthwhile for the study country to adopt ways and methods to reduce government spending rates within the limits of public revenues available to each country. The research aims to analyze the impact of macroeconomic variables on government spending, as well as to evaluate the behavior of government spending in the State of Iraq.

Key words: government spending, gross fixed capital formation, public debt, population, GDP growth.

المقدمة:

تطور دور الدولة من حارسة إلى متدخلة أي أن الدولة لا تكتفي فقط بالتدخل من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي حسب كينز وإنما هدفها يكون اوسع من ذلك باعتمادها على سياسة مالية نشطة في تحقيق اهداف تنموية شاملة، وتكتسب السياسة المالية خصوصيتها من كونها إحدى السياسات الاقتصادية التي تُمكن الدولة من تنفيذ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى رفع مستوى معيشة ورفاهية المواطنين، كما إنها تعكس الموارد المالية المتاحة للحكومة والتي يمكن استخدامها في تمويل الخدمات التي عادة لا يقدر على توفيرها القطاع الخاص حيث ان الإنفاق الحكومي يُعد احد ادوات السياسة المالية والتي تعبر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. ويُعد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات الاهتمام الكبير نظراً للدور الذي يؤديه في تحريك النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيره في معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

إن الدراسات المتعلقة بالإنفاق الحكومي نالت اهتماماً بالغاً في السنوات الاخيرة من القرن العشرين، وذلك لتعاظم دور الدولة و توسع مهامها و زيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة البطالة و رفع معدلات النمو الاقتصادي و تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية، اعادة الاعمار، رفع مستوى معيشة الطبقات ذات الدخل المنخفض و التقليل من التباين في توزيع الثروة بين افراد المجتمع و محاربة التضخم و تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار و تخفيض عجز الموازنة و الدين العام، هذه المشكلات دفعت سياسات الإنفاق العام للتركيز على هدف الاستقرار الكلي على حساب هدف حفز النمو الاقتصادي.

منهجية البحث:

أولاً: مشكلة البحث

تُعاني الكثير من البلدان لاسيما النامية سوء توجيه الإنفاق الذي بات يشكل عبئاً كبيراً في استنزاف موارد الموازنة العامة و قد تفاقمت هذه المشكلة في ظل احتياجات الانشطة الحكومية للإنفاق في ظل سوء الاستخدام المتراكم عبر الفترة مما يتطلب الوقوف على هذه المعضلة التي اظهرت التأثير السلبي في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد. ويمكن طرح السؤال الاتي: هل ان المتغيرات قيد الدراسة تؤثر في حجم الإنفاق الحكومي؟

ثانياً: أهمية البحث:

يظهر أهمية البحث في الآتي :

١. تسليط الضوء على موضوع الإنفاق الحكومي على المستوى العام والخاص.
٢. يفسر الدور الفاعل الذي يمكن ان يحققه الإنفاق الحكومي في الموازنة.
٣. التعرف على تأثير المتغيرات الاقتصادية في التأثير في حجم الإنفاق العام.

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل و تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية في الإنفاق الحكومي، فضلا عن تقويم سلوك الإنفاق الحكومي في الدولة عينة البحث والتعرف على طبيعة هذا الإنفاق ومكوناته.

رابعاً: فرضية البحث:

انطلق البحث من فرضية مفادها ان للمتغيرات الاقتصادية الكلية اثار متباينة في الإنفاق الحكومي ويعزى هذا التباين نتيجة اختلاف السياسات الاقتصادية للدولة عينة الدراسة.

خامساً: منهج البحث:

إن طبيعة البحث وغاياته وتوجهاته يستوجب اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يمثل الاسس المهمة التي توضح توجه البحث لتحقيق الاهداف التي يصبو اليها، فضلا عن المنهج الكمي القياسي لمعرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية في الإنفاق الحكومي.

المبحث الأول: الاطار النظري للإنفاق الحكومي:

أولاً: مفاهيم الإنفاق الحكومي:

يُعرّف بأنه: مبلغ من المال اقتصادي، أو نقدي يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة (يوسفي وجعفري، ٢٠١٩: ٢٣)، من هنا يمكن أن نعرف الإنفاق الحكومي بأنه كل المدفوعات النقدية التي تدفعها الجهات الحكومية مقابل الحصول على السلع والخدمات بما يحقق مسيرة النظام الاقتصادي بما يحقق الرفاهية والنمو الاقتصادي.

ثانياً: عناصر الإنفاق الحكومي:

١. الصفة النقدية للنفقة العامة:

تفترض النفقة العامة استخدام مبلغ نقدي تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة، ثمناً لما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة (برحومة وبلعباس، ٢٠١٩: ٥٠). إن جميع ما ينفق من قبل الدولة وشراء السلع والخدمات لتسيير الأعمال وشراء السلع الرأسمالية، ومنح الاعانات والمساعدات يجب أن تتخذ الشكل النقدي لتدخل ضمن النفقات الحكومية (البلداوي وإسماعيل، ٢٠١٩: ١١٦)، وأهم نتيجة للاستخدام النقدي هو تسهيل النظام المالي للدولة واعطائه فعالية أكثر، وذلك بإقرار مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات الحكومية ضمانا لحسن استخدامها طبقا للمصلحة العامة (ناصر، بدون سنة: ٤٩).

٢. صدور النفقة العامة عن الدولة أو إحدى هيئاتها العامة:

يشترط في النفقة أن يكون الآمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للآمر بالإنفاق عنصر أساس في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، وتُعد النفقات الحكومية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة على اختلاف أنظمتها من جمهورية أو ملكية أو رئاسية، والحكومات على اختلاف أشكالها من اتحادية ومركزية ومحلية بما في ذلك الهيئات والشركات العامة (بن سليمان وعرابي، ٢٠٢٠: ٥٨-٥٩).

٣. هدف النفقة العامة تحقيق نفع عام:

الهدف الاساس والوحيد للنفقات الحكومية هو اشباع وتحقيق الحاجات العامة (خالد وعبدالقادر، ٢٠١٨: ٦١) ولا تُعد نفقة عامة تلك التي لا تشبع حاجة عامة ولا تحقق نفع عام، يُعد الإنفاق الحكومي مبلغ من النقود يدفعه شخص من أشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة (الرشيد، ٢٠١٠: ١٢-١٤).

ثالثاً: الإنفاق الحكومي وتطوره في الفكر الاقتصادي:

يُشير حجم النفقات الحكومية على مقدار الحاجة العامة التي تقوم الدولة بتأمينها للمواطنين فكلما ازدادت النفقات الحكومية كلما أدى ذلك لإشباع رغبات المواطنين الضرورية ثم الكمالية، ودل ذلك على توسع دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (محمد ويماني، ٢٠١٣: ٢٠٤)، وعليه فقد مَرَ الإنفاق الحكومي بمراحل تطورية تمثلت بالمدارس الفكرية الاقتصادية الآتية:

١. المدرسة التقليدية الكلاسيكية:

إن المدارس الفكرية الاقتصادية تناولت الإنفاق الحكومي بالتحليل ولم يكن في نطاق الفكر الكلاسيكي للإنفاق الحكومي أهمية في اطار دعوتهم لعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويرى الاقتصادي الفرنسي ساي بأن الإنفاق الحكومي لا يختلف عن الإنفاق الاستهلاكي الخاص من حيث المبدأ، ولهذا فإن المدرسة التقليدية تدعو إلى ضرورة تقييد الإنفاق الحكومي في حدود ضيقة دون التأثير على فعاليات النشاط الاقتصادي (تايه وصالح، ٢٠٢٠: ٣٢٦)، وتميز الفكر الكلاسيكي بعدم السماح بالتدخل في النشاط الاقتصادي (Auerbach & Fldstein,2005:3) وحصر دورها في القيام بالوظائف التقليدية مثل الدفاع، الأمن، العدالة وتوفير بعض السلع والخدمات (الخطيب وشامية، ٢٠٠٧: ٥١).

٢. المدرسة الكينزية:

أكد الكينزيون على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي واحداث توازن اقتصادي، بغض النظر عن حالة الموازنة بأن تؤدي لزيادة حجم الانتاج والتشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي وذلك للتخلص من الأزمات التي أخذت تعصف بالأداء الاقتصادي (الخزعلي، ٢٠١٧: ١٥٢)، والسياسة الإنفاقية الكينزية هي سياسة توسعية لتحقيق أهداف اقتصادية كزيادة الطلب الكلي وتحفيز المنتجين ودفع الاقتصاد لحالة التشغيل الكامل (القريشي، ٢٠٠٨: ١٥١) والخروج بالاقتصاد من حالة الكساد إلى حالة الانتعاش وتغطية الزيادة في النفقات الحكومية عن طريق الاصدار النقدية الجديد والقروض (Ardagna,2012:301-325)، وبرهن كينز ان انخفاض الطلب الكلي سببه عدم توجه الادخار نحو الاستثمار كذلك أن الادخار يتحدد بعوامل أخرى غير سعر الفائدة تسهم في تحديده مثل الدخل والتوقعات والعوامل النفسية، إذ أن الاستثمار لا يتحدد فقط بسعر الفائدة، وانما تؤدي الكفاية الحدية لرأس المال دوراً مهماً في تحديده وإن قرار الادخار يتحدد من الأفراد بينما قرار الاستثمار يتحدد من رجال الأعمال واصحاب المشاريع (McConnell & Brue,2005:340) ويؤدي الإنفاق الحكومي إلى الحد من ظاهرة البطالة، عن طريق تعيين عمال وموظفين جدد أو دفع مبالغ نقدية للموردين ثمنا لشراء بعض السلع والخدمات ويقوم هؤلاء الموردين بتشغيل عدد من العمال لإنجاز وتلبية الطلب على السلع والخدمات (حمدان، ٢٠١٨: ٣).

٣. المدرسة النقودية:

ظهرت مدرسة الفكر النقودي لمعالجة التضخم الركودي عن طريق تأكيدها على دور السياسة النقدية للتحكم في كمية الأموال المتداولة في الاقتصاد لغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي (ChackoJose,2011:169-170)، ويُعد فريدمان و برونز و ميلنزر من أهم رواد المدرسة النقودية التي جاءت رداً على الأفكار الكينزية (Hetzel,2017:3) وأصحاب هذه المدرسة يرون أن النشاط الفردي يعمل على استقرار الاقتصاد، ومن ثم فإن تدخل الدولة يضر اكثر مما ينفع، فالدولة يجب ان يكون لديها سياسات اقتصادية نحو عدد محدود من متغيرات الاقتصاد الكلي مثل زيادة عرض النقد والإنفاق الحكومي والضرائب وأن تكون موازنة الدولة متوازنة (صايل وعناد، ٢٠١٧: ١٧٥)

١٧٥)، ويرى أنصار المدرسة النقودية أن السياسة الانفاقية التوسعية التي تكون غير مصحوبة بزيادة عرض النقد ستؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص على الأموال المعدة للإقراض في سوق الأوراق المالية هذا بدوره سيعمل على الغاء الأثر التوسعي للإنفاق الحكومي ويقلل من فاعليته (الخفاجي، ٢٠١٩: ١٣).

٤. مدرسة التوقعات العقلانية:

ظهرت هذه المدرسة نتيجة تعرض المدرسة النقودية لانتقادات شديدة؛ بسبب اهمالها لجانب المعلومات، والمقصود بالتوقعات العقلانية هو الاستخدام الكفوء للمعلومات المتاحة لبناء القرارات المستقبلية ويمثل هذه المدرسة الجديدة الاقتصادي سارجنت ولوكاس، تستند هذه المدرسة على المعالجة الجديدة للاقتصاد الكلي عن طريق نظرية توازن التوقعات الرشيدة التي تقوم على افتراض أن الأسواق في حالة توازن باستمرار (خليل، ١٩٩٤: ٩٦)، وتستند هذه المدرسة على توقعات بأن الأفراد والمؤسسات الاقتصادية تحدد بحد تعظيم المنافع وتقليل الخسائر، أي أن يعرفون مستقبلاً إجراءات السياسة المالية أو النقدية، ومن ثم ستؤدي إلى انتشالها مستقبلا وأن توقعات الأفراد حول المستقبل تؤثر على قراراتهم الحالية (Paul,1992:2).

٥. اقتصاديات جانب العرض:

انتشرت آراء مدرسة جانب العرض في عدد من الدول الرأسمالية والصناعية ووجهت انتقادها إلى الفكر الكينزي نتيجة إهمالهم لجانب العرض الكلي وتركيزهم على الطلب الكلي، وأصحاب هذه المدرسة أكثر تشدداً من ناحية تدخل الدولة عند الكينزيين المحدثين فهم يرون أن الاقتصاد أساسا هو غير مستقر، فضلاً عن ليس هنالك اتجاه أو ميل للاقتصاد نحو التوازن طويل الأمد، وهم يرون أن الاقتصاديات الحديثة مسيطر عليها من قبل المنشأة الكبيرة والنقابات القومية ويعتقدون أن قوى السوق ضعيفة وغير قادرة على تحقيق الخروج من الركود الاقتصادي، لذلك فإنهم يرون أن على الدولة أن تتدخل عن طريق التخطيط الديمقراطي واتخاذ السياسات الداخلية، أي فرض رقابة مباشرة على عوائد عناصر الانتاج، فضلاً عن استخدام كل من السياسة النقدية والسياسة المالية (الخفاجي، ٢٠١٩: ١٥).

إذ ترى مدرسة جانب العرض أن السياسة الكينزية التي تعالج التضخم عن طريق خفض الطلب الكلي على العرض ستخفض التضخم مع ارتفاع البطالة، ويؤكد أصحاب هذه النظرية بأن أفضل طريقة لتحسين الأداء الاقتصادي هو التحول من السياسة الانفاقية لانتعاش الطلب الفعال إلى اتباع سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات والشيء المميز لهذه النظرية عن بقية النظريات فهم يؤيدون تخفيض الضرائب وتقديم الاعفاءات الضريبية لقطاع الأعمال الخاص لتخفيض تكاليف الانتاج لتكون حافزاً كبيراً للعمل والادخار والاستثمار (المعموري، ٢٠١٧: ٤٦١-٤٦٢).

٦. مدرسة النظام الاشتراكي:

ظهر النظام الاشتراكي الذي يُعد امتداد لأفكار الفيلسوف اليوناني افلاطون عن طريق تكوين جمهورية مثالية فاضلة يعيش فيها الناس بشكل متساوي، إذ عمل النظام الاشتراكي على إزالة الفوارق الطبقية في المجتمع واقامة نظام اقتصادي متوازن بعيدا عن التقلبات والأزمات التي مر بها النظام الرأسمالي، كما يقوم النظام الاشتراكي أيضاً على قاعدة متينة وهي الاعتماد على الطابع الجماعي الذي تسوده العدالة والمساواة بعيداً عن الطابع الفردي، أي يعتمد على التخطيط المركزي (١٧٦)

(الطاهر وآخرون، ٢٠٠٢: ١٨٣)، نستنتج مما ذكر أن الدولة هي المحرك الاساس وصاحبة الدور الرئيس في الحياة الاقتصادية بما يتمتع به من حق الالزام للأفراد والمشروعات بالانصياع لأوامرها.

المبحث الثاني: واقع وتحليل الإنفاق الحكومي في العراق

أولاً: مكونات الإنفاق الحكومي:

نستطيع معرفة توجهات السياسة الانفاقية لأي دولة والاهداف التي تسعى لتحقيقها، عن طريق معرفة المكونات الرئيسة للإنفاق الحكومي، إذ إن الإنفاق الحكومي يتكون من قطاعين رئيسين هما الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

فالإنفاق الاستهلاكي يتكون من قسمين، القسم الأول يتضمن النفقات التحويلية، التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات، كالإعانات والمساعدات.

أما القسم الثاني فيشمل الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للأفراد وما تستلزمه هذه الخدمات من رواتب وأجور، فضلاً عن المشتريات الحكومية والنفقات العسكرية (الدعمي، ٢٠١٨: ٥٢).

أما الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي) هو الإنفاق على السلع الرأسمالية والتي تشمل المكائن والآلات، فضلاً عن الإنفاق على المباني الجديدة والقديمة والتغير في المخزون السلعي (الوادي والعساف، ٢٠٠٩: ١٢٠).

إن الإنفاق الحكومي أحد بنود الموازنة العامة التي استمدت أهدافها من السياسة الحكومية، ولاسيما التنمية الوطنية، واستراتيجية مكافحة الفقر (الدليمي والدليمي، ٢٠١٧: ١٩٢).

عن طريق الجدول (1) نتعرف على مكونات الإنفاق الحكومي في العراق.

الجدول (1) مكونات الإنفاق العام في العراق (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مليون دينار عراقي

السنوات	الإنفاق الحكومي (1)	الإنفاق الاستهلاكي (2)	الإنفاق الاستهلاكي / الإنفاق الحكومي% (3)	الإنفاق الاستثماري (4)	الإنفاق الاستثماري / الإنفاق الحكومي% (5)
2004	32117491	29102758	90.61	3014733	9.39
2005	26375175	21803175	82.67	4572018	17.33
2006	38076795	32799944	86.14	5276851	13.86
2007	39031232	32719837	83.83	6588512	16.88
2008	59403375	47522700	80.00	11880675	20.00
2009	52567025	42053620	80.00	10513405	20.00
2010	70134201	54580860	77.82	15553341	22.18
2011	78757666	60925553	77.36	17832113	22.64
2012	105139576	75788622	72.08	29350954	27.92
2013	119127556	78746806	66.10	40380750	33.89
2014	113473517	86568374	76.29	26905143	23.71
2015	82813611	56916476	68.73	25897135	31.27
2016	73571003	55162767	74.98	18408235	25.02
2017	75490115	59025654	78.19	16464461	21.81
2018	80873189	67052856	82.91	13820332	17.09
2019	111723523	87301000	78.14	24422600	21.86
2020	76082400	72873500	95.78	3208900	4.22
متوسط المدة	72632791.18	71933500.12	79.50	21688891.65	20.50

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي.
الاعمدة (3) و(5) من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الاعمدة (1، 2، 4).

بعد عام ٢٠٠٣ اي الفترة التي اعقبت الاحتلال الامريكي تعطلت العديد من المنشآت الاقتصادية وارتفعت بشكل كبير اسعار المشتقات النفطية، وشهد البلاد انفتاح اقتصادي غير مدروس، وزيادة في الطلب المحلي نتيجة لارتفاع المرتبات والاجور لمنتسبي الدولة وشبكة الرعاية الاجتماعية، وحماية المسؤولين و مرافق الدولة، الامر الذي انعكس على أسعار السلع والخدمات (ال زيارة، ٢٠١٤: ١٥) التي تصاعدت خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وأدى إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي.

بلغت قيمة الإنفاق الحكومي لعام ٢٠٠٤ (31227491) مليون دينار عراقي والإنفاق الاستهلاكي (29102758) مليون دينار عراقي، أما الإنفاق الاستثماري (3014733) مليون دينار عراقي، إذ شكل الإنفاق الاستهلاكي نسبة (90.61%) من الإنفاق الكلي الحكومي بينما شكل الإنفاق الاستثماري نسبة (9.39%) من الإنفاق الكلي الحكومي، ويعود هذ التدني في الإنفاق الاستثماري إلى الاحداث التي عصفت بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ التي أدت إلى تدمير معظم البنى التحتية لاغلب قطاعات الاقتصاد.

نلحظ من الجدول السابق ان قيمة الإنفاق الحكومي في عام ٢٠٠٥ انخفض بشكل بسيط ليصل إلى (26375175) مليون دينار عراقي، وكذا الحال بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي انخفض ليصل إلى (21803175) ويشكل ما نسبته (82.67) من الإنفاق الكلي الحكومي ويرتفع الإنفاق الاستثماري لتكون قيمته (4572018) إذ شكل نسبة (17.33) من الإنفاق الكلي الحكومي، وهذا الارتفاع جاء نتيجة توجه الحكومة لإعادة إعمار ما دمره الاحتلال عام٢٠٠٣، اذ ذهبت اغلب هذه النفقات لإعادة اعمار بعض المناطق وتعويض المتضررين فضلا عن المبالغ التي تم سحبها لحساب المفوضية العليا للانتخابات ولتمويل بعض مشاريع الصحة والكهرباء (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٤: ٢٩) واستمر الإنفاق الحكومي بالارتفاع خلال الأعوام التالية ليبلغ في عام ٢٠١٠

(70134201) والإنفاق الاستهلاكي بلغ (54580860) لتكون نسبته (77.52%) من الإنفاق الكلي الحكومي، ارتفعت نسبة النفقات الاستهلاكية بسبب تعويضات الموظفين، المنح والاعانات والمنافع الاجتماعية كانت نسبتها (20%) من الإنفاق الاستهلاكي، المستلزمات السلعية والخدمية للقطاع العام و شكلت نسبة (17%) من الإنفاق الاستهلاكي، وقد شكلت تعويضات الموظفين ما نسبته (49%) من الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري (1555341) ونسبته (22.18%) من الإنفاق الكلي الحكومي (ال زيارة، ٢٠١٤: ٢٣)، استمر هذا الارتفاع خلال السنوات٢٠١٠-٢٠١٣ وبمعدلات متباينة ليبلغ في ٢٠١٣ (119127556)، وكانت هذه الزيادة نتيجة سعي الحكومة لتطوير القطاعات الاقتصادية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، مما عزز هذا الارتفاع هو ارتفاع عوائد النفط، وشهد عام ٢٠١٤ انخفاضاً في قيمة الإنفاق الحكومي ليكون (113473517)؛ بسبب انخفاض أسعار النفط إلى ما دون (50) دولار للبرميل الواحد، فضلاً عن ما تعرض له العراق من ظروف امنية اسفرت عن سيطرة المجاميع الارهابية على بعض المحافظات العراقية، الامر الذي ادى إلى زيادة الإنفاق العسكري هذا ادى إلى تقييد الإنفاق الحكومي.

وفي عام ٢٠١٥ شهد الإنفاق الحكومي انخفاضا بسبب سياسات التقشف التي اتبعتها الحكومة نتيجة التراجع الكبير في أسعار النفط لتكون قيمته (82813611) واستمر بالانخفاض الطفيف للأعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨ (الخفاجي، ٢٠١٩: ٣٣) لتحدث زيادة كبيرة في الإنفاق الحكومي عام ٢٠١٩ ليبلغ (111723523)، أدى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري الذي شكل ما مقداره (24422600) من الإنفاق الكلي الحكومي؛ ليعود الإنفاق الحكومي إلى الانخفاض في عام ٢٠٢٠ ليكون (76082400) وتبقى هذه القيمة مرتفعة مقارنة مع السنوات الأولى للدراسة، والإنفاق الاستهلاكي سجل انخفاضا ليبلغ (72873500)، ويعزى ذلك إلى انخفاض جميع مكونات الإنفاق الاستهلاكي (الجاري) بسبب الازمة المزدوجة (الصحية وانخفاض أسعار النفط) وعدم اقرار موازنة ٢٠٢٠ (التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢٠: ٤٧، ٤٨)، أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري فقد سجل انخفاضا ملحوظا خلال هذا العام ليسجل (3208900)، وهذا الانخفاض بسبب انتشار وباء كورونا وتوقف اغلب المشاريع وتدني الإيرادات الحكومية، ما ادى إلى تقليص النفقات الحكومية لاسيما الاستثمارية لجميع القطاعات (التقرير الاقتصادية السنوي، ٢٠٢٠: ٤٨)

ثانياً: نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي:

ان اتجاه النفقات الحكومية نحو الزيادة، واتخاذها شكل القفزات في أرقامها لا يعني نجاحا في السياسة المالية؛ إذ أن دور هذه السياسة محدود، وأن الإنفاق الحكومي يُحدد بصورة رئيسية بناء على مستوى الايرادات المتاحة (آل زيارة، ٢٠١٤: ٢٠).

يعتمد الناتج المحلي الاجمالي في العراق على التطورات التي تحدث في القطاعات الانتاجية ومدى تطور السياسات المالية، والاقتصادية التي تنتهجها الدولة، ولكن في النهاية يعتمد الناتج المحلي على القطاع النفطي بشكل كبير (حمد وعلي، ٢٠١٩: ٦٣).

يُعد العراق من بين الدول التي يسود فيها القطاع العام (الجنابي، ٢٠١٣: ٣٥٥)، في ضوء الجدول (2) نتعرف على نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي ومكوناته في الناتج المحلي.

الجدول (2) نسب الإنفاق الحكومي ومكوناته الرئيسة إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) مليون دينار عراقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (1)	الإنفاق الحكومي (2)	الإنفاق الحكومي %GDP/ (3)	الإنفاق الاستهلاكي (4)	الإنفاق الاستهلاكي %GDP/ (5)	الإنفاق الاستثماري (6)	الإنفاق الاستثماري %GDP/ (7)
2004	53235358.7	32117491	60.3	29102758	54.7	3014733	5.7
2005	73533598.6	26375175	35.9	21803175	29.7	4572018	6.2
2006	95587954.8	38076795	39.8	32799944	34.3	5276851	5.5
2007	111455813.4	39031232	35.1	32719837	29.4	6588512	5.9
2008	157026061.6	59403375	37.8	47522700	30.3	11880675	7.6
2009	130692187	52567025	40.2	42053620	32.2	10513405	8.1
2010	158521511.5	70134201	44.2	54580860	34.4	15553341	9.8
2011	217327107.4	78757666	36.2	60925553	28.0	17832113	8.2
2012	251907661.7	105139576	41.7	75788622	30.1	29350954	11.7
2013	273587529.2	119127556	43.5	78746806	28.8	40380750	14.8
2014	258900633.1	113473517	43.8	86568374	33.4	26905143	10.4
2015	199715699.9	82813611	41.5	56916476	28.5	25897135	12.9
2016	203869832.2	73571003	36.1	55162767	27.1	18408235	9.0
2017	225722375.5	75490115	33.4	59025654	26.2	16464461	7.3
2018	251064479.9	80873189	32.2	67052856	26.7	13820332	5.5
2019	262917150	111723523	42.5	87301000	33.2	24422600	9.3
2020	199331523.6	76082400	38.2	72873500	36.6	3208900	1.6
متوسط المدة	183785086.9	72632791.2	40.2	71933500.2	31.9	21688891.7	8.2

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي.
الاعمدة (3) و(5) و(7) من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الاعمدة (1، 2، 4، 6).

من بيانات الجدول (2) بلغت نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) (31.9%) مقارنة مع نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الاجمالي (8.2)، ففي عام ٢٠٢٠ بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الاجمالي (1.6) وهي أدنى نسبة خلال مدة الدراسة، جاء هذا الانخفاض بسبب الازمة الصحية التي مر بها العالم وتوجهت الدولة لتوفير السلع والخدمات الاستهلاكية للأفراد وبهذا ارتفعت نسبة الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الاجمالي للعام نفسه لتصبح (36.6%).

وبلغت أعلى نسبة للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي (60.3) و ذلك في عام ٢٠٠٤ كما اوضحنا بسبب الانفتاح الاقتصادي غير المدروس وارتفاع الأجور والمرتبات لمنتسبي الدولة.

ولأن العراق بلد ريعي يعتمد في تمويل نفقاته بالدرجة الأساس على الايرادات النفطية والتي ترتبط بدورها بأسعار النفط في الأسواق العالمية؛ هذا الاعتماد أدى إلى تذبذب النفقات الحكومية ونسبها إلى الناتج المحلي الاجمالي أي ترتفع في سنة معينة و تنخفض في سنة أخرى.

نلحظ من بيانات الجدول (2) ان نسب الإنفاق الاستهلاكي إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) تفوق نسب الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الاجمالي.

ثالثاً: بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق في مدة الدراسة:

الجدول (3) مؤشرات الدراسة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	الإنفاق الحكومي GDP%	معدل التضخم%	سعر الصرف الاسمي	اجمالي تكوين رأس المال الثابت%GDP	الدين العام GDP%	الايرادات العامة GDP%	عدد السكان مليون نسمة	نمو إجمالي الناتج المحلي
	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)
2004	60.3	26.9	1453.4	5.4	360.6	61.9	26.3	0.98
2005	35.9	36.9	1472.0	13.9	209.9	55.1	26.9	1.67
2006	39.8	53.2	1467.4	17.7	105.4	51.3	27.5	5.65
2007	35.1	30.8	1254.5	6.8	88.8	48.9	27.9	1.89
2008	37.8	12.6	1139.1	14.8	51.8	51.1	28.4	8.23
2009	40.2	6.8	1170.0	10.3	64.6	42.3	28.9	3.38
2010	44.2	2.5	1170.0	16.6	48.5	44.3	29.7	6.41
2011	34.2	5.6	1170.0	17.1	37.1	50.1	30.7	7.55
2012	41.7	6.1	1166.2	15.1	32.4	47.6	31.9	13.93
2013	43.5	1.9	1166.0	20.1	44.9	41.6	33.2	7.63
2014	43.8	2.2	1166.0	20.6	36.6	40.8	34.4	0.19
2015	41.5	1.4	1167.3	25.4	51.7	33.3	35.6	4.72
2016	34.1	0.4	1182.0	14.1	54.1	26.7	36.6	13.79
2017	33.4	0.2	1184.0	14.3	53.5	34.3	37.6	-1.82
2018	32.2	0.4	1190.0	3.8	36.1	42.1	38.4	2.64
2019	42.5	0.2	1196.0	3.1	38.1	37.8	39.3	5.96
2020	38.2	0.6	1234.0	3.9	33.9	30.8	40.2	-15.67

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:
العمود (1، 2، 3، 5) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرة الاحصائية السنوية، سنوات مختلفة.
العمود (4، 7، 8) بيانات البنك الدولي https;//databank.worldbank.org.
العمود (6) جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة المفتوحة، دائرة الدين العام.

معدل التضخم:

يُعاني الاقتصاد العراقي من عدم وجود جهاز انتاجي مرن لكي يلبي الطلب المتزايد، نتيجة تزايد عدد السكان، فيتم الطلب من العالم الخارجي عن طريق استيراد السلع والخدمات ذات الاسعار المرتفعة، مثل المواد الغذائية، والتي ينعكس تأثيرها بشكل مباشر على المستهلك.

أما التضخم على المستوى المحلي ناشئ من ارتفاع الاسعار (الكهرباء، الغاز، السكن) وان زيادة الطلب على الدور المستأجرة، نتيجة زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة في الاسعار، ولحل ازمة السكن عن طريق زيادة المعروض من المساكن الجديدة (التقرير الاقتصادي، ٢٠١٦: ٤٠).

من بيانات الجدول (3) شهدت أعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٧) ارتفاعاً في مستويات الأسعار والسبب في استمرار هذا الارتفاع في معدلات التضخم هو عدم مرونة الجهاز الانتاجي وارتفاع الإنفاق الحكومي ودعم رواتب الموظفين للشروع ببعض الخدمات، مما أدى إلى تزايد الطلب ومن ثمَّ زيادة الأسعار خصوصا في قطاع الخدمات العامة (الربيعي، ٢٠١٢: ٢٢٢). وفي عام ٢٠٠٦ ارتفع التضخم السنوي إلى معدلات عالية لم يشهدها العراق منذ النصف الاول من عقد التسعينات وبلغ (53.2) بسبب الصدمات التي حدثت في القطاع الحقيقي (شندي ونعيم، ٢٠١١: ١١).

أما خلال الأعوام ٢٠٠٨-٢٠٢٠ انخفض معدل التضخم بسبب استقلالية البنك المركزي والسيطرة على مناسيب السيولة النقدية عن طريق تفعيل دور البنك المركزي والمتمثل بالمزادات العلنية اليومية لبيع وشراء العملات الاجنبية بما يناسب وحاجة الاقتصاد المحلي حفاظاً على قيمة العملة من التدهور، فضلاً عن سعر الصرف المعوم (المدار) من قبل البنك المركزي.

سعر الصرف الاسمي:

يتحدد سعر الصرف عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية، بعد عام ٢٠٠٣ سعى البنك المركزي العراقي إلى بذل الجهود الحثيثة من اجل الوصول إلى رفع سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملة الاجنبية، عن طريق عمليات بيع العملة الاجنبية وشراء الدينار العراقي في سوق الصرف الأجنبي.

من أهم الأحداث للسياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣ هو استقلالية البنك المركزي العراقي بموجب قانون ٥٦ لسنة ٢٠٠٤، بما أن السلطات النقدية اعتمدت سعر صرف ثابت، عمل البنك المركزي على اقامة مزادات العملة اليومية لبيع العملة الأجنبية، بما يمكن من تحديد سعر الصرف وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة للدينار العراقي.

من الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في قيمة العملة المحلية هو اصدار عملة ذات شكل جديد بدلا من الشكل القديم بعد عام ٢٠٠٣، وعند دخول الشكل الجديد للعملة إلى التداول لاقت قبولاً عاماً من الجمهور بسبب قوتها الشرائية المرتفعة وصعوبة التزوير، وعمل الشكل الجديد للعملة إلى التقليل من ظاهرة الدولرة التي كانت منتشرة بشكل كبير نتيجة فقدان الثقة في العملة المحلية، من بيانات الجدول (3) نجد أن سعر الصرف من عام ٢٠٠٤ انخفض بسبب سعي البنك المركزي لتحسين قيمة العملة المحلية عن طريق نافذة بيع العملة الأجنبية وتوفير العرض المناسب من الدولار من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي (الغالبي وبديوي، ٢٠١٣: ٢٢٨)، في الاعوام ٢٠٠٩-٢٠١١ بقي سعر الصرف ثابتا إذ بلغ (1170) دينار لكل دولار، وانخفض سعر الصرف في عام ٢٠١٢ واستمر مستقرا حتى عام ٢٠١٤ بسبب سعي البنك المركزي لتحسين القوة الشرائية للدينار العراقي، وعاد سعر الصرف للارتفاع بعد عام ٢٠١٥ واستمر هذا الارتفاع حتى عام ٢٠٢٠.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت:

يعرف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على القطاع النفطي؛ ولأن عملية إدارة هذا القطاع بجميع عملياته تقع بيد الدولة وبهذا فإن القطاع العام هو المسيطر في الاقتصاد العراقي.

ويُعد مؤشر اجمالي تكوين رأس المال الثابت من المؤشرات الاقتصادية المهمة المستخدمة في التحليل الاقتصادي ومتابعة التطورات التي يشهدها الاقتصاد خلال مدة محددة على المستوى الكلي؛ فضلاً عن كونه يُشير إلى اتجاه النفقات المساهمة في زيادة الاصول الثابتة للاقتصاد الوطني (الخفاجي، ٢٠١٩: ٧٣). تُعد مؤشرات الحسابات القومية / اجمالي تكوين رأس المال الثابت من قبل الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية، وتغطي الحسابات كافة الوحدات المقيمة وهي الوحدات التي لها مركز مصلحة اقتصادي في البلد أي لديها مكان لممارسة النشاط الانتاجي لفترة زمنية طويلة أو غير محددة تكون في العادة سنة واحدة كحد ادنى، اما من ناحية العمليات الاقتصادية فيتم تغطية كافة العمليات الاقتصادية باستثناء الهيئات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية والتي انشأت بعد ٢٠٠٣؛ والاقتصاد غير المنظور وهي الأنشطة التي يتعمد أصحابها عدم التبليغ عنها كونها غير شرعية أو غير قانونية.

شهد عام ٢٠٠٤ انخفاض مستوى النشاط الاستثماري بسبب عدم الاستقرار العام في العراق، أما عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ فقد شهد النشاط الاستثماري ارتفاعاً ليعود إلى الانخفاض في عام ٢٠٠٧ بسبب الانكماش في ايرادات النفط، نتيجة تراجع الطلب عليه والتدهور الذي اصاب أسعاره في الأسواق العالمية، إذ تُعد ايرادات النفط المصدر الرئيس في عملية تمويل الموازنة الاستثمارية للدولة

مما انعكس سلباً على حجم الاستثمار، وفي عام ٢٠٠٨ عاد إلى الارتفاع ليستمر إلى عام٢٠١٦، ففي عام ٢٠١٠ كانت الزيادة في اجمالي تكوين رأس المال الثابت بسبب السيطرة على مستوى التضخم، وانخفض رأس المال الثابت في ٢٠١٦ بسبب عدم الاستقرار السياسي وتراجع دور الدولة وتوقف العديد من المشاريع الحكومية؛ بسبب الازمة المالية وانخفاض حجم الايرادات المالية المتاحة، ليستمر هذا الانخفاض إلى نهاية مدة البحث.

الدين العام:

تُعد الديون من أخطر المشاكل التي يواجها الاقتصاد العراقي، وقد ترتبت هذه الديون على العراق نتيجة الحروب والعقوبات الاقتصادية التي مرت على العراق خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٣)، وشملت نوعين من الديون الأول دول أعضاء نادي باريس، الثانية دول من خارج نادي باريس التي تطالب بالتعويضات (عبدالسعيدي، ٢٠١٧: ١٠٧١).

إن التحدي الاقتصادي الأبرز الذي واجهه العراق بنجاح هو اسقاط (80%) من ديونه واعادة جدولة المتبقي منها بالاتفاق مع اعضاء نادي باريس باستثناء الديون الخليجية (بخيت ومطر، ٢٠١١: ٢٠٨).

الايرادات العامة:

يُعد العراق بلد ريعي أو احادي الجانب في اقتصاده والذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من انتاج النفط المملوك كليا للدولة (ياسر، ٢٠١٣: ٤)، إذ يعتمد على النفط بالدرجة الأساس في تمويل ايراداته، من بيانات الجدول (3) يلاحظ أن الايرادات في عام ٢٠٠٤ كانت مرتفعة، إذ بلغت (91.6%) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وارتفاع الايرادات بسبب ارتفاع أسعار النفط، و بدأت الايرادات بالانخفاض تدريجيا حتى بلغت في عام ٢٠٠٩ (42.3%) نسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ويعزى سبب هذا الانخفاض إلى حدوث الأزمة العالمية، وما ترتب عليها من انخفاض اسعار النفط العالمية، وارتفعت بنسبة قليلة في الأعوام التالية (٢٠١٠-٢٠١٢) بسبب تعافي أسعار النفط وزيادة الايرادات الضريبية والايرادات الأخرى، ظلت قيمة الايرادات متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض في الاعوام التالية بسبب عدم استقرار سعار النفط عالميا؛ ولان العراق بلد ريعي يعتمد في ايراداته على النفط فإن اقتصاده شديد التأثر بهذا التغيير، ومن غير المتوقع أن تحقق الايرادات غير النفطية تطوراً ملموساً في ظل استمرار الواقع الاقتصادي المترتب على الأزمة المالية، وتراجع النشاط الاقتصادي، وتوقف العديد من مشاريع التنمية، إلا أن الاجراءات التصحيحية ذات الصلة المعززة للموازنة العامة والبحث عن ايرادات جديدة قد ساهمت في ترصين الحيز المالي (خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٨: ٥٧)، وفي عام ٢٠١٨ ارتفعت قيمة الإيرادات التي كانت نسبتها إلى الناتج المحلي (42.1%) وذلك بسبب تزايد الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وأن صندوق النقد الدولي وضع برنامجاً لإصلاح المالية العراقية من بين بنوده زيادة الايرادات الضريبية وتقليص مخصصات الحصة التموينية، عاودت الانخفاض في عامي ٢٠١٩، ٢٠٢٠ بسبب الركود الاقتصادي العالمي وانخفاض الكبير في أسعار النفط.

عدد السكان:

تعتمد معدلات نمو السكان الطبيعية على حصيلة التغير في معدل الولادات ومعدلات الوفيات التي هي بدورها حصيلة تغيير العوامل المؤثرة فيهما.

إن وتيرة الزيادة السنوية لحجم السكان ما تزال تتخذ اتجاهاً تصاعدياً ومطرداً (شلاش وآخرون، ٢٠١٢: ٤١، ٤٣) إذ بلغ عدد السكان خلال عام ٢٠٠٤ (26.3) مليون فرداً وتزايد العدد بمعدل مليون فرد سنوياً حتى بلغ في عام ٢٠٢٠ (40.2) مليون نسمة.

إن الزيادة السكانية تتحول إلى عبء حقيقي عندما لا يجري استغلال الموارد المتاحة بما فيها قوة العمل بصورة صحيحة ومنطقية، وان النمو السكاني قد يكون محفزا لمعدل النمو الاقتصادي والاجتماعي عندما يترافق مع تغيرات في التركيب النوعي للسكان باتجاه زيادة الأهمية النسبية للفئات القادرة على العمل. وعلى الرغم من ذلك فإن زيادة السكان يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي

نمو اجمالي الناتج المحلي:

وهو الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي من عام لآخر، ومن خلاله يتم قياس مدى سرعة نمو أو انكماش الاقتصاد، ويمكن في ضوءه أيضا التنبؤ بمعدلات التضخم أو التنبيه في حالة حدوث ركود قادم.

في ضوء بيانات الجدول (3) نلحظ أن النمو كان في عام ٢٠٠٤ (0.98%) و هي نسبة ضئيلة مقارنة مع السنوات التي تلتها ليبلغ في عام ٢٠١٢ أعلى نسبة خلال فترة الدراسة (13.93%) ثم بدأ بالانخفاض ليبلغ في عام ٢٠١٤ (0.19%) لأن الناتج المحلي انخفض بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية وزيادة في الإنفاق الحكومي، ليصبح النمو في اجمالي الناتج المحلي سالباً خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٠.

المبحث الثالث: التقدير والتحليل في دولة العراق:

اختبار استقرارية السلسلة الزمنية للمتغيرات المدروسة:

في هذه الخطوة يتم فحص استقرارية السلسلة ولكل متغير من المتغيرات السبعة المدروسة ولكل دولة على حدا، وذلك عن طريق رسم السلسلة واختبار جذر الوحدة (Unit root test)، وكالآتي:

١. رسم السلسلة لكل متغير واختبار جذر الوحدة:

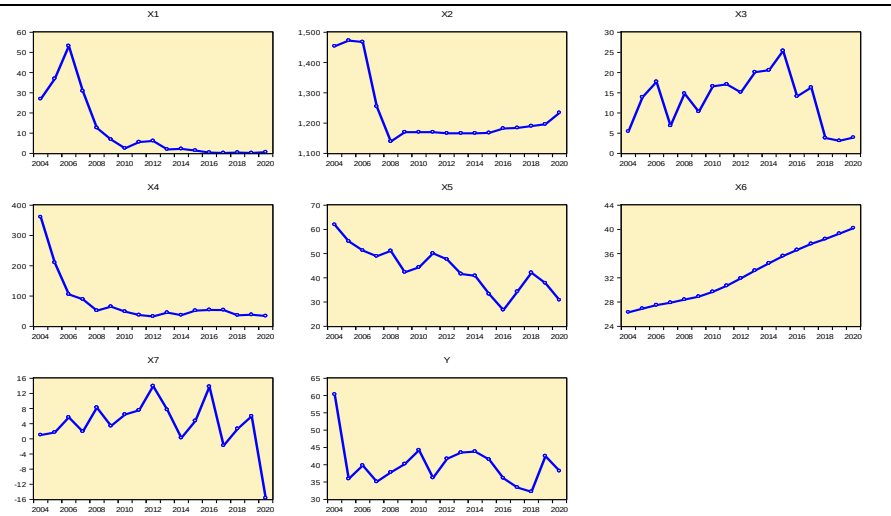

الشكل (1) رسم السلسلة الزمنية لكل متغير من المتغيرات المدروسة في العراق

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

من ملاحظة نتائج رسم سلسلة كل متغير من المتغيرات المدروسة نجد ان بعض المتغيرات غير مستقرة وذلك لوجود اتجاه عام فيها، وللتأكد من ذلك نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة عن طريق اخذ أحد مؤشراته والمتمثلة بمؤشر [Augmented Dickey-Fuller] وقيمته المعنوية (P-Value) المناظرة له، إذ أن الفرضية المستخدمة في الاختبار هي:

فرضية العدم: السلسلة الزمنية غير مستقرة.

الفرضية البديلة: السلسلة الزمنية مستقرة.

وفي حال أثبت الاختبار ان المتغير غير مستقر نقوم بأخذ الفرق الأول ومن ثم نعيد عملية اختبار استقراره مرة ثانية للتأكد من استقراره، ونتائج الاختبار هي كما مبينة في الجدول (4).

الجدول (4) فحص جذر الوحدة عند المستوى للمتغير المعتمد والمتغيرات المفسرة في العراق

Unit root test table (Augmented Dickey-Fuller test statistic)									
نتائج اختبار جذر الوحد لكل متغير قبل اخذ الفرق									
		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
With constant	t-Statistic	-6.594	-1.235	-3.506	-2.820	-14.47	-1.812	2.173	-2.748
	P-Value	0.0001	0.631	0.023	0.082	0.000	0.361	0.999	0.087
Decision		***	no	**	no	***	no	no	no
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.02	-1.690	-1.236	-2.007	-10.63	-3.000	-2.669	-2.609
	P-Value	0.001	0.707	0.866	0.544	0.000	0.168	0.261	0.280
Decision		***	no	no	no	***	no	no	no
Non	t-Statistic	-1.274	-1.479	1.148	-0.731	-0.875	-1.711	6.572	-2.681
	P-Value	0.177	0.125	0.925	0.382	0.319	0.081	1.000	0.139
Decision		no	no	no	no	no	no	no	no
Note: (***) significant at the level 1%, (**) significant at the level 5%, and (No) not									

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

من نتائج الجدول (4) والمتضمن اختبار(Augmented Dickey-Fuller) لاستقرارية السلسلة الزمنية نجد ان كل من المتغيرات (X1)،(X3)،(X5)،(X6) و(X7) جميعها غير مستقرة وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-Value) التي ظهرت مساوية إلى (0.631)، (0.082)، (0.361)، (0.999) و(0.087) على التوالي وهي اكبر من (0.05)، واستناداً إلى النتيجة اعلاه سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بان السلسلة الزمنية غير مستقرة لكل متغير من المتغيرات السابقة ويجب اخذ الفرق الاول او الثاني للوصول إلى الاستقراريه، اما بالنسبة للمتغيرات (Y)، (X2) و(X4) فقد ظهرت انها مستقرة في المستوى وعند وجود معلمة القطع (Constant) وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية إلى (0.0001)، (0.023) و(0.000) على التوالي وهي اقل من (0.0.5).

١. فحص الاستقرارية بعد اخذ الفرق الاول:

الجدول (5) اختبار جذر الوحدة للمتغير المعتمد والمتغيرات المفسرة في العراق بعد اخذ الفرق الاول

Unit root test table (Augmented Dickey-Fuller test statistic)									
نتائج اختبار جذر الوحد لكل متغير بعد اخذ الفرق الاول									
		Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7
With constant	t-Statistic	-	-3.108	-	-5.879	-	-4.152	-4.752	-4.819
	P-Value	-	0.0476	-	0.0003	-	0.0077	0.0031	0.0024
Decision		-	**	-	***	-	***	***	***
Note: (***) significant at the level 1%, (**) significant at the level 5%, and (No) not									

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

من نتائج الجدول (5) نجد ان جميع المتغيرات التي كانت غير المستقرة اصبحت مستقرة بعد اخذ الفرق الاول وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-Value) التي ظهرت جميعها اقل من (0.05).

٢. نموذج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة(المبطئة) (ARDL):

يُعد هذا النموذج من اكثر النماذج المرنة والتي تتعامل مع السلاسل الزمنية المستقرة في المستوى او مستقرة في الفرق الاول أو مزيج بينها، ومن اهم مميزات هذا النموذج هو قدرته على اختبار وجود أو عدم وجود علاقة طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المفسرة نحو المتغير المعتمد(اي وجود تكامل مشترك طويل الاجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير المعتمد). والجدول (6) يبين نتائج هذا النموذج.

الجدول (6) نموذج (ARDL) لدولة العراق

Dependent Variable: Y				
Method: ARDL				
Date: 05/27/22 Time: 10:21				
Sample (adjusted): 3 33				
Included observations: 31 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): X1 X2 X3 X4 X5 X6 X7				
Fixed regressors: C				
Number of models evalulated: 4374				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2, 0, 2)				
Prob.*	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0000	13.95759	0.076608	1.069258	Y(-1)
0.0000	-11.54634	0.081509	-0.941125	Y(-2)
0.0000	8.407667	0.147991	1.244255	X1
0.0000	-11.45112	0.214504	-2.456311	X1(-1)
0.0002	6.211593	0.185057	1.149499	X1(-2)
0.0000	-12.23536	0.023875	-0.292117	X2
0.0000	11.66761	0.042786	0.499205	X2(-1)
0.0000	-7.262134	0.030906	-0.224440	X2(-2)
0.0001	6.697821	0.061686	0.413159	X3
0.0002	-5.971119	0.078186	-0.466856	X3(-1)
0.0014	4.523257	0.075758	0.342673	X3(-2)
0.0002	-5.920366	0.071631	-0.424083	X4
0.0010	4.747292	0.147455	0.700012	X4(-1)
0.0080	-3.386484	0.076443	-0.258874	X4(-2)
0.0001	-6.783149	0.351657	-2.385343	X5
0.0005	5.260233	0.726621	3.822197	X5(-1)
0.0058	-3.597931	0.451603	-1.624835	X5(-2)
0.0170	-2.919446	0.191064	-0.557801	X6
0.0124	-3.116734	0.146988	-0.458121	X7
0.0210	2.791874	0.221489	0.618369	X7(-1)
0.2878	-1.129797	0.136621	-0.154354	X7(-2)
0.0003	5.788559	13.11138	75.89598	C
38.94569	Mean dependent var		0.902794	R-squared
3.658559	S.D. dependent var		0.815980	Adjusted R-squared
0.098152	Akaike info criterion		0.231967	S.E. of regression
1.115821	Schwarz criterion		0.484280	Sum squared resid
0.429887	Hannan-Quinn criter.		20.47864	Log likelihood
3.241229	Durbin-Watson stat		354.9312	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

بالنظر إلى نتائج التقدير الواردة انفاً يتضح ما يأتي:

١. عن طريق قيمة F-Statistic المحسوبة ودرجة احتماليتها المساوية (0.00) يتضح معنوية الانموذج ككل، وذلك يعني جودة الانموذج القياسي المستخدم.
٢. بلغت قيمة R^2 (0.90) مما يعني ان المتغيرات المفسرة او التوضيحية قيد الدراسة توضح التغيير في الإنفاق العام بمقدار (90%)، وان (10%) من التأثيرات تعود لمتغيرات اخرى خارج الانموذج.
٣. القيمة الاحصائية لاختبار D.W بلغت (3.24) مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وعليه سنقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرضية البديلة.

Akaike Information Criteria (top 20 models)

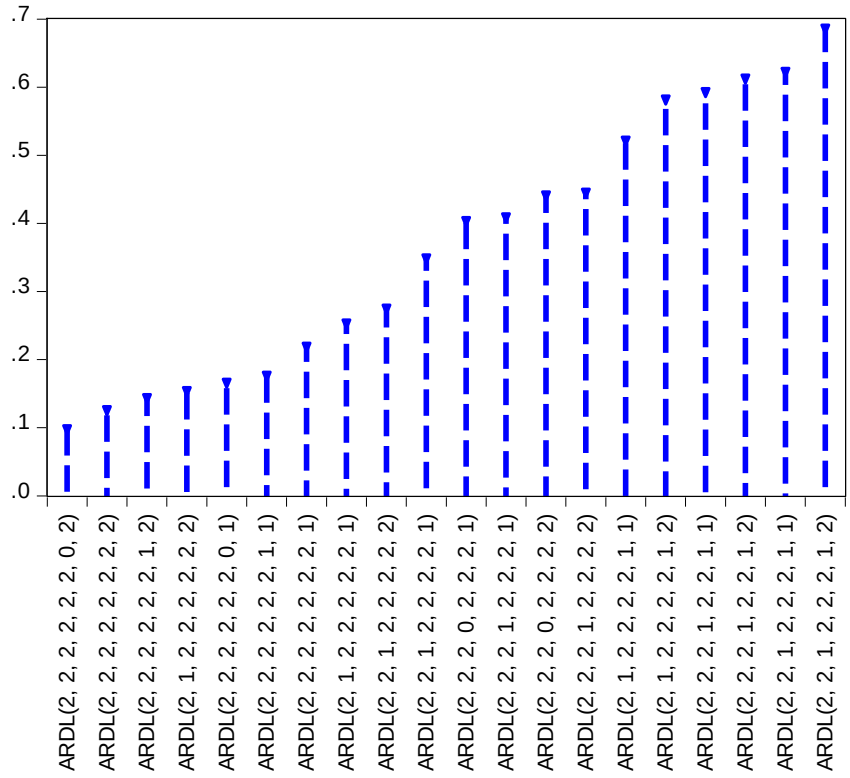

الشكل (2) نتائج معيار اكاكي

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

تُشير نتائج الجدول (3) والشكل (2) آنفا إلى ما يأتي:

١. إن النموذج الامثل لدارسة علاقة الاجل الطويل بين المتغيرات المفسرة والمتغير المعتمد هو النموذج: Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2, 0, 2) وذلك اعتماداً على نتائج معيار اكاكي للمعلومات (Akaike Information Criteria)، اذ ان النموذج الامثل امتلك اقل قيمة لهذا المعيار وقد بلغت (0.098152) وهو النموذج الذي يأخذ ابطاءات بعدد (2) للمتغير

المعتمد وابطاء بعدد (2) ايضاً لكل من المتغيرات المفسرة (X1, X2, X3, X4 ,X5, X7) على التوالي، اما المتغير (X6) فقد تمثل بدون ابطاءات (0).

٢. هناك اثر معنوي على المدى القصير لجميع المتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية المرافقة لكل متغير والتي ظهرت قيمتها اقل من (0.05).

٣. بواسطة قيمة معامل التحديد المصحح يتبين لدينا ان (81%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد سببها المتغيرات المفسرة مع ابطاءاتها.

إن الغاية الاساس من قياس علاقة الاثر هو لبيان وجود أو عدم وجود علاقة اثر طويلة الاجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير المعتمد وللتحقق من ذلك يتطلب تنفيذ عدة اختبارات وكالآتي:

التحقق من وجود علاقة طويلة الاجل:

الخطوة الاولى: لغرض وجود علاقة طويلة الاجل يجب ان يتحقق شرط اساس وهو ان تكون قيمة معامل تصحيح الخطأ (Error Correction form) ذات اشارة سالبة وبقيمة معنوية، ونتائج هذه الخطوة هي كما موضح في الجدول (7).

الجدول (7) معامل تصحيح الخطأ

Error Correction form		
Coin Eq(-1)	**Value**	**P-Value**
	-0.8716	0.000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

تؤشر نتائج الجدول (7) إلى ان قيمة معامل تصحيح الخطأ هي ذات اشارة سالبة فقد بلغت (-0.8716) وهذه القيمة معنوية استناداً إلى القيمة الاحتمالية التي بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05)، اي ان الشرط الاول قد تحقق، علما ان هذه القيمة تشير إلى أنه (87%) من اخطاء الاجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن وهنا هي نصف السنة من اجل العودة إلى الوضع التوازني في طويل الاجل.

الخطوة الثانية: اختبار تشخيص المعلمات ذات الاجل الطويل: تتمثل عملية تشخيص معلمات الاجل الطويل في نقطتين هما:

١. اجراء اختبار (Wald) حيث يتم من خلاله اختبار معلمات المتغيرات ذات الاجل الطويل التي تتمثل بمعلمات المتغيرات ذات الابطاء (التأخير) الاول (-1)،

$$Y = C(1)*Y(-1) + C(2)*Y(-2) + C(3)*X1 + C(4)*X1(-1) + C(5)*X1(-2) + C(6)*X2 + C(7)*X2(-1) + C(8)*X2(-2) + C(9)*X3 + C(10)*X3(-1) + C(11)*X3(-2) + C(12)*X4 + C(13)*X4(-1) + C(14)*X4(-2) + C(15)*X5 + C(16)*X5(-1) + C(17)*X5(-2) + C(18)*X6 + C(19)*X7 + C(20)*X7(-1) + C(21)*X7(-2) + C(22)$$

إذ أن الفرضية الاحصائية المستخدمة هي:

$H0: C(1)= C(4)= C(7)= C(10)= C(13)= C(16)= C(20)= 0$

$H1: \text{At least one of them} \neq 0$

الجدول (8) نتائج اختبار تشخيص معلمات الاجل الطويل

Wald Test			
Equation: Untitled			
Probability	**df**	**Value**	**Test Statistic**
0.0000	(7, 9)	105.2069	F-Statistic
0.0000	7	736.4480	Chi-Square
Null Hypothesis: C(1)= C(4)= C(7)= C(10)= C(13)= C(16)=C(20)= 0			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

من نتائج الجدول (8) نجد ان القيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية (F-Statistic) قد بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05)، لذا وبناءاً على هذه النتيجة سيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود على الاقل تأثير معنوي طويل الاجل لمتغير من المتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد.

٢. اجراء اختبار (Bound) للتأكيد على معنوية التأثير طويل الاجل:

الجدول (9) نتائج اختبار تأكيد معنوية تأثير معلمات الاجل الطويل

Null Hypothesis: No levels relationship				
U- Bound	**L-Bound**	**α**	**Value**	**Test Statistic**
2.89	1.92	0.10	135.8448	**F-Bounds Test**
3.21	2.17	0.05	7	**K**
3.51	2.43	0.025		
3.9	2.73	0.01		

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

من نتائج الجدول (9) نجد ان قيمة الاحصاءات الخاصة باختبار (F-Bounds Test) بلغت قيمتها (135.84) وهي اكبر من الحد الاعلى (U- Bound) لكافة مستويات المعنوية (α)، وهذا دليل على التأكيد على ان هناك تأثير طويل الاجل يمتد من المتغيرات المفسرة إلى المتغير المعتمد.

الخطوة الثالثة: اختبار معنوية الاثر طويل الاجل لكل من المتغيرات المفسرة في المتغير المعتمد، الجدول (10) يمثل نتائج اختبار (ARDL) لعلاقة الاثر طويلة الاجل، بالاضافة إلى معادلة الاجل الطويل وكما هو موضح في النتائج الاتية:

الجدول (10) نتائج اختبار معنوية تأثير معلمات الاجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2, 0, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/27/22 Time: 16:29				
Sample: 1 33				
Included observations: 31				
Conditional Error Correction Regression				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0003	5.788559	13.11138	75.89598	C
0.0000	-9.302838	0.093721	-0.871867	Y(-1)*
0.6275	-0.502348	0.124529	-0.062557	X1(-1)
0.3172	-1.059081	0.016385	-0.017353	X2(-1)
0.0103	3.234041	0.089354	0.288976	X3(-1)
0.0465	1.923860	0.008865	0.017054	X4(-1)
0.0411	-2.248397	0.083607	-0.187981	X5(-1)
0.0170	-2.919446	0.191064	-0.557801	X6**
0.9472	0.068150	0.086478	0.005893	X7(-1)
0.0000	11.54634	0.081509	0.941125	D(Y(-1))
0.0000	8.407667	0.147991	1.244255	D(X1)
0.0002	-6.211593	0.185057	-1.149499	D(X1(-1))
0.0000	-12.23536	0.023875	-0.292117	D(X2)
0.0000	7.262134	0.030906	0.224440	D(X2(-1))
0.0001	6.697821	0.061686	0.413159	D(X3)
0.0014	-4.523257	0.075758	-0.342673	D(X3(-1))
0.0002	-5.920366	0.071631	-0.424083	D(X4)
0.0080	3.386484	0.076443	0.258874	D(X4(-1))
0.0001	-6.783149	0.351657	-2.385343	D(X5)
0.0058	3.597931	0.451603	1.624835	D(X5(-1))
0.0124	-3.116734	0.146988	-0.458121	D(X7)
0.2878	1.129797	0.136621	0.154354	D(X7(-1))
* P-Value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.6103	-0.527933	0.135908	-0.071751	X1
0.3425	-1.002149	0.019860	-0.019903	X2
0.0050	3.683964	0.089970	0.331445	X3
0.0449	2.013819	0.009713	0.019561	X4
0.0470	-1.996400	0.107998	-0.215608	X5
0.0084	-3.361965	0.190299	-0.639778	X6
0.9475	0.067750	0.099772	0.006760	X7
0.0015	4.473239	19.46017	87.04997	C
EC = Y - (-0.0718*X1-0.0199*X2 + 0.3314*X3 + 0.0196*X4-0.2156*X5 -0.6398*X6 + 0.0068*X7 + 87.0500) معدلة الاجل الطويل				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

من نتائج الجدول (10) نجد ان هناك علاقة اثر طويلة الاجل بين كل من المتغيرات المفسرة (X3)، (X4)، (X5) و(X6) في المتغير المعتمد وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-Value) التي ظهرت قيمها مساوية إلى (0.0050)(0.0449) (0.0470) (0.0084) وهي اقل من (0.05)، اما بالنسبة للمتغيرات (X1)، (X2) و(X7) فلا يوجد لها بينها وبين المتغير المعتمد علاقة طويلة

الاجل وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية التي ظهرت مساوية إلى (0.6103)، (0.3425) و(0.9475) وهي اكبر من (0.05). وعليه يكون:

١. إجمالي تكوين رأس المال الثابت: هناك تأثير معنوي طردي من قبل المتغير المفسر (اجمالي تكوين رأس المال الثابت) في الإنفاق الحكومي في الاجل الطويل، وعند مستوى معنوية (5%)، فعند زيادة نسبة اجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1%) فان ذلك يؤدي إلى زيادة نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.33%) في الاجل الطويل.

٢. الدين العام: هناك تأثير معنوي طردي للدين العام في الإنفاق الحكومي في الاجل الطويل، وعند مستوى معنوية (5%)، مما يعني ذلك عند زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1%) فان ذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.019%) في الاجل الطويل.

٣. الايرادات العامة: هناك تأثير معنوي عكسي للإيرادات العامة في الإنفاق الحكومي في الاجل الطويل، وعند مستوى معنوية (5%)، فعند زيادة نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (1%) فان ذلك يؤدي إلى تقليل او تخفيض نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (-0.216%) في الاجل الطويل.

٤. عدد السكان: هناك تأثير معنوي عكسي لعدد السكان في الإنفاق الحكومي في الاجل الطويل، وعند مستوى معنوية (5%)، فعند زيادة عدد السكان بمقدار (1%) فان ذلك يؤدي إلى تقليل نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (0.639%) في الاجل الطويل.

٥. اتضح عن طريق تحليل الانموذج القياسي عدم معنوية المتغيرات (معدل التضخم، سعر الصرف الاسمي، نمو اجمالي الناتج المحلي).

الخطوة الرابعة: فحص استقراريه المعلمات في الأجل الطويل: في هذه الخطوة سيتم اختبار استقراريه معلمات المتغيرات المفسرة في الأجل الطويل اي اننا نضمن عدم تغيرها عبر الزمن، والاختبار المناسب لهذا الامر هو اختبار الاخطاء التجميعية للنماذج المقدرة، وكما هو موضح في الشكل الآتي:

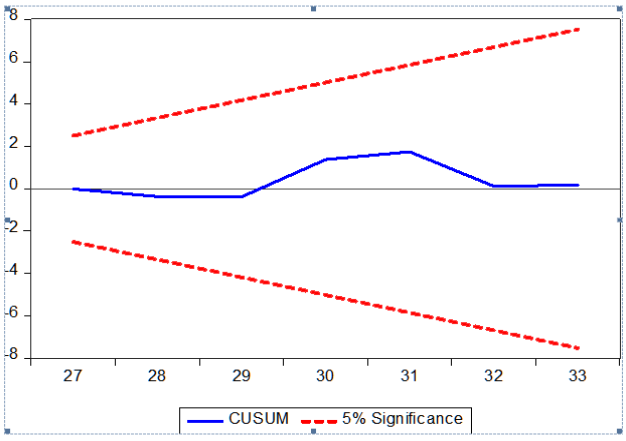

الشكل (3) اختبار الاخطاء التجميعية للنماذج المقدرة

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews 12).

يتبين عن طريق الشكل (3) ان المعلمات المقدرة في نموذج الاجل الطويل، مستقرة عبر الزمن؛ وذلك لان الاخطاء التجميعية للنماذج المقدرة والمتمثلة بالخط الازرق تقع بين خطي حدود الثقة المتمثلين بالخط الاحمر، اي انه وبتقادم الزمن فان النموذج بمعلماته يبقى نفسه لا يتغير.

الاستنتاجات:

١. أظهر البحث وجود علاقة طردية معنوية بين كل من المتغيرات (اجمالي تكوين رأس المال الثابت، الدين العام) مع الإنفاق الحكومي، هذه النتيجة جاءت مطابقة للنظرية الاقتصادية لكلا المتغيرين، اذ بلغت قيمة المعامل لكل من المتغيرات وعلى التوالي (0.331، 0.019) اذ ان زيادة انتاج السلع الرأسمالية وزيادة الاضافات السنوية للأصول الثابتة فضلا عن زيادة نسب الدين العام كانت لها اثار ايجابية في زيادة الإنفاق الحكومي في البلد.

٢. كما اظهر البحث في العراق وجود علاقة عكسية معنوية بين الإنفاق الحكومي وكل من الايرادات العامة (جاءت النتيجة مخالفة للنظرية الاقتصادية) وعدد السكان حيث بلغت قيمة المعلمة لهذه المتغيرات على التوالي (-0.215، -0.639) اذ ان التغير في الايرادات العامة (القروض، الضرائب، الرسوم) تكون خاضعة لسياسة الدولة المالية وعدم قدرة ايرادات الدولة على تغطية نفقاتها، اذ ان حجم الايرادات المقدر في الموازنات السنوية تبنى على اساس سعر برميل النفط اقل بكثير من الاسعار العالمية السائدة كون العراق بلداً ريعياً فكل اعتماده في تمويل الإنفاق على الايرادات النفطية. اما فيما يخص عدد السكان فقد كان له تأثير عكسي وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية التي تنص على طردية العلاقة مع الإنفاق الحكومي، زيادة عدد السكان يؤدي إلى تخفيض نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي بسبب الوضع الامني وفي فترة من الفترات حدثت هجرة داخلية فضلا عن الهجرة الخارجية وكذلك عوامل ديموغرافية، فضلاً عن تدني مستوى الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة) ومن ثمَّ انخفاض الإنفاق العام.

٣. اظهر نتائج البحث عدم معنوية كل من المتغيرات (معدل التضخم، سعر الصرف الاسمي، معدلات نمو اجمالي الناتج المحلي) اي عدم تأثيرها في المتغير التابع الإنفاق الحكومي.

٤. شهد الإنفاق الحكومي في العراق ظاهرة تذبذب مستمر بسبب ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وسعر الصرف، فضلاً عن وجود اختلال كبير في هيكل الإنفاق العام في العراق، إذ يشكل الإنفاق الاستهلاكي أكثر من (75%) من اجمالي الإنفاق العام في حين حصة الإنفاق الاستثماري لا تتجاوز (21%).

التوصيات:

١. بما انه ظهر عن طريق النتائج معنوية وايجابية العلاقة بين الإنفاق الحكومي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت هذا يعني زيادة الاستثمارات تسهم في تعزيز المركز المالي للحكومة.

٢. ان تخفيض معدلات الإنفاق الحكومي تُعد من الاهداف الاساسية للسياسة الاقتصادية وضمان الاستقرار للاقتصاد الكلي وبما ان زيادة نسب الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي تؤدي إلى زيادة معدلات الإنفاق الحكومي في العراق يجب على البلد اتباع سياسة مالية للحفاظ على مستويات الإنفاق عند حدود مقبولة.

٣. تمثل الايرادات العامة احدى كفتي الموازنة العامة، في العراق يجب على الحكومة زيادة مصادر الايرادات العامة وتنوعها وليس الاعتماد على النفط فحسب الذي اسعاره تكون متذبذبة وغير

مستقرة، فضلاً عن عدم تخصيص الايرادات العامة الامر الذي يؤدي إلى الترابط بين القطاعات والمرافق العامة في الدولة للنهوض بالموازنة العامة.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. آل زيارة، كمال عبد حامد، ٢٠١٤، تطور النفقات العامة وهيكلتها في العراق، مجلة اهل البيت، العدد١٥.
٢. بخيت، حيدر نعمة و مطر، فريق جياد، ٢٠١١، السياسة المالية في العراق و دورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (١٩٧٠-٢٠٠٩)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة الثامنة، العدد٢٥.
٣. برحومة، سارة وبلعباس رابح، ٢٠١٩، اثر الإنفاق الحكومي على التضخم- دراسة قياسية لدول شمال افريقيا للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)، مجلة الباحث، ١٩(٠١).
٤. البلداوي، رأفت نبيل اسماعيل واسماعيل، هيثم عبدالخالق، ٢٠١٩، تحليل التفاعل بين الائتمان النقدي المصرفي والإنفاق الحكومي في العراق للمدة(٢٠١٤-٢٠١٧)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة السابعة عشرة، العدد واحد وستون.
٥. بن سليمان، محمد وعرابي، محمد، ٢٠٢٠، قياس اثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٨) باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، المجلد(٠٣)، العدد(٠٤)، ص٥٢-٧١.
٦. البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٤، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي.
٧. تايه، عبدالقادر نايف وصالح، حميد علي، ٢٠٢٠، تحليل اثر التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي على الإنفاق العام في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦)، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (١٦)، العدد (٥٢) ج٣.
٨. التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٢٠، جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي.
٩. التقرير الاقتصادي، ٢٠١٠، وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، تقرير الاقتصاد العراقي.
١٠. الجنابي، هيثم عبدالقادر، ٢٠١٣، تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٨١-٢٠٠٦)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد١٩، العدد٧٣.
١١. حمد، مخيف جاسم وعلي، جمال حسين، ٢٠١٩، قياس وتحليل اثر الإنفاق الاستثماري وتكوين رأس المال الثابت في ناتج القطاع الزراعي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد١١، العدد٢٧.
١٢. حمدان، بدر، ٢٠١٩، الإنفاق الحكومي واثره على النشاط الاقتصادي في فلسطين، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، المجلد ٣، العدد ١.
١٣. خالد، بن جلول وعبدالقادر، فلفول، ٢٠١٨، دراسة قياسية للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥) باستخدام منهجية تصحيح الخطأ (ECM)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، عدد(٠٠).
١٤. الخطيب، خالد شحادة و شامية، احمد زهير، ٢٠٠٧، اسس المالية العامة، ط٢، دار وائل للنشر، الاردن.
١٥. خليل، سامي، ١٩٩٤، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الاول، ط١، كلية التجارة، جامعة الكويت.
١٦. الدعمي، زينب جبار عبدالحسين، ٢٠١٨، انتاجية الإنفاق العام في العراق واشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
١٧. الدليمي، علي احمد درج والدليمي، سعد عبدالكريم حماد فرحان، ٢٠١٧، دور الإنفاق العام في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) دراسة تحليلية، بحث مستل من اطروحة دكتوراه، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٩، العدد ١٧.
١٨. الربيعي، رجاء، ٢٠١٢، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار امنة للنشر والتوزيع، الاردن.
١٩. الرشيد، نوره عبدالرحمن،٢٠١٠، الإنفاق الحكومي واثره على النمو الاقتصادي، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الاعمال، جامعة الملك سعود، السعودية.
٢٠. شلاش واخرون، امال، عدنان ياسين، حسين لطيف، ٢٠١٢، تحليل الوضع السكاني في العراق٢٠١٢، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في اطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاهداف الانمائية للالفية، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، بدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان.

٢١. شندي، اديب قاسم و نعيم، حيدر كامل، ٢٠١١، تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٨)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد١، العدد٥.
٢٢. صايل، علي نبع وعناد، عمر ابراهيم، ٢٠١٧، مسار الإنفاق العام وقياس اثره على النمو الاقتصادي في العراق للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٥)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد٩، العدد١٨.
٢٣. الطاهر و اخرون، عبدالله، بشير الزعبي، عبدالله اليوسف، ٢٠٠٢، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، عمان، الاردن.
٢٤. عبد السعيدي، ناجي رديس، ٢٠١٧، الدين العام وانعكاسه على الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، العدد٢١، السنة الحادية عشر.
٢٥. الغالبي، عبدالحسين جليل و بديوي، ليلى، ٢٠١٣، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وسعر الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد٩، العدد٢٨
٢٦. محمد، بلوافي و يماني، ليلى، ٢٠١٣، اداة الإنفاق الحكومي في السياسة المالية بالجزائر (١٩٩٢-٢٠١١)، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مجلد٣، العدد٥، ص١٨٧-٢١٠.
٢٧. المعموري، محمد علي موسى، ٢٠١٧، قياس كفاءة الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٣)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد٢٣، العدد٩٦.
٢٨. ناصر، زين العابدين، خال□ من السنة، علم المالية العامة، دار النهضة العربية القاهرة.
٢٩. الوادي، محمود حسين والعساف، احمد عارف، ٢٠٠٩، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، الاردن.
٣٠. ياسر، صالح، ٢٠١٣، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الاردن والعراق، بغداد، العراق.
٣١. يوسفي،امان وجعفري، اسماء،٢٠١٩، اثر الإنفاق العام وتطور السكان على البطالة في الجزائر-دراسة قياسية باستخدام نموذج (VECM)، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، المجلد١٣، العدد٥١، السنة٢٠١٩، ص١٧-٣٦.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

32. Ardagna, Silvia, 2012, Fiscal policy composition, Public Debt, and Econmic Activity, public choice 109 (3-4): 301-325, Harvard library Office for Scholarly Communi Catian.
33. Hetzel, Ropert L, 2017, What Ramains of Milton Fridmans Monetarism, working papr series, No 09-17, Federal Reserve Bank OF Richmond.
34. Auerbach, Alan J. & Fldstein, Martin, 2005, Hand Book Public Economics, 5Edition, Elesevier.
35. McConnell,Campbell R and Brue, Stanly L, 2005, Macroeconomics (principles, problems and policies), sixteenth edition, Mc Graw- Hill, Americas
36. Paul, Anderson, 1992, Rationl Expectation Forecast from non Rational Model, Studies in the Quantity, Theory of Money, Chicago, University of Chicago Press.
37. Rajan, Chacko Jase, 2011, History Of Economic Thought, University Of Calicut.